سلسلة
الشرق الأوسط

أوراق كارنيجي

المتاهة السعودية:

تقويم الانفتاح
السياسي الحالي

CARNEGIE ENDOWMENT
for International Peace

رقم 68

أبريل/نيسان 2006

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.

لا يجوز إعادة نسخ أو نقل أي جزء من هذا الإصدار بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة دون تصريح كتابي من مؤسسة كارنيجي. برجاء توجيه التساؤلات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace

Publications Department

1779 Massachusetts Avenue, NW

Washington, DC 20036

Phone: 202-483-7600

Fax: 202-483-1840

www.CarnegieEndowment.org

يمكن تحميل هذا الإصدار مجاناً بالدخول على www.CarnegieEndowment.org/pub.

وهناك نسخ مطبوعة محدودة متوافرة. لطلب نسخة، برجاء إرسال رسالة إلكترونية على البريد الإلكتروني التالي:

pubs@CarnegieEndowment.org

أبحاث مؤسسة كارنيجي

تمثل أبحاث مؤسسة كارنيجي نوعية جديدة من الأبحاث لأساتذة المؤسسة والمعاونين من مؤسسات أخرى. وتتضمن قراءات تحليلية لقضايا عالمية رئيسية ومقتطفات أساسية من أعمال أكبر قيد الإعداد. ونحن نرحب بتعليقات القراء .الرجاء الرد على المؤلفين على العنوان السالف البيان أو على البريد الإلكتروني التالي: pubs@CarnegieEndowment.org

حول المؤلف

عمرو حمزاوي هو باحث رفيع المستوى في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي في واشنطن واختصاصيّ مصري بارز في العلوم السياسية. نال شهادة الدكتوراه من "جامعة برلين الحرّة" حيث درّس السياسة العربية. عمل حمزاوي سابقاً أستاذاً في جامعة القاهرة وخبيراً خارجياً متخصِّصاً بسياسة الشرق الأوسط في وزارة التعاون والتنمية الاقتصادية الألمانية. من المسائل التي يتطرّق إليها في أبحاثه الديناميّات المتغيِّرة للمشاركة السياسية في العالم العربي مع تركيز خاصّ على مصر وبلدان الخليج، والدور السياسي للحركات الإسلامية. من مؤلّفاته "الفكر السياسي العربي المعاصر: الاستمراريّة والتغيير" (بالألمانية، 2005).

المحتويات

مقدّمة.....05

خريطة الفاعلين السياسيين.....06

الأسرة المالكة.....06

المؤسّسة الدينية الوهّابية.....07

الإصلاحيون الليبراليون.....08

الإسلاميون المعتدلون.....ز.....09

بقايا حركة الصحوة الإسلامية.....10

الإجراءات الإصلاحية بين 2002 و2005.....11

إصلاح مجلس الشورى.....11

الانتخابات البلديّة.....12

تقنين منظّمات حقوق الإنسان والجمعيّات المهنيّة.....13

إجراءات الإصلاح التربوي.....14

مؤسسة مؤتمرات الحوار الوطني.....14

الإمكانات المتاحة لتحقيق مزيد من الإصلاحات الجوهريّة.....15

ترسيخ مجلس الشورى والمجالس البلديّةتز.....15

توسيع المجتمع الأهلي.....16

ترويج الإصلاح التربوي.....17

حقوق المرأة.....17

دور الولايات المتّحدة.....18

هوامش.....19

مقدّمة

شهدت الأعوام الأخيرة دينامية سياسية غير مسبوقة في السعودية. فمنذ عام 2002، اتّبعت الحكومة سياسات إصلاحية عدّة. وشملت إجراءاتها الأكثر مواءمة إصلاح مجلس الشورى وإجراء انتخابات بلديّة وتقنين الفاعلين في المجتمع الأهلي وتطبيق خطط إصلاحية تربوية ومأسسة مؤتمرات الحوار الوطني. على الرغم من أنّ هذه الإجراءات تبدو أقلّ جوهريّة عند مقارنتها بالتطوّرات السياسية في بلدان عربية أخرى مثل لبنان ومصر، فهي تشكّل عناصر انفتاح مهمّة في السياسة السلطويّة السعودية.

في السبعينيات والثمانينيات، كانت السعودية مثالاً واضحاً عن تثبيت السطويّة. كانت أسرة آل سعود المالكة تستخدم عائدات النفط المرتفعة لتعزيز سيطرتها وتوسيع شبكات الولاءات الرعوية عبر البلاد. تضخَّم جهاز الدولة وتضخّم معه دور الأجهزة الأمنية، وسيطرت المؤسّسة الدينية الوهّابية. أحكمت الحكومة قبضتها السلطويّة على المجتمع. وحلّت مكان درجة معيَّنة من التعدّدية متجذِّرة في الهيكليات القبلية للمجتمع السعودي والحكم الخيِّر للملوك الأوائل، دولةٌ قمعيّة ناشئة وأيديولوجيا وهّابية أصولية عدوانية.

حصلت مجموعة من التغييرات كانت بمثابة مؤشّر عن هذا التحوّل من بينها قيام الحكومة بإلغاء الانتخابات البلديّة التي كانت تُجرى بانتظام منذ الستّينيات. ولم تعد الآراء المعارضة حول المسائل السياسية والاجتماعية والأخلاقيّة مقبولة. وعانت الأقلّيات، لا سيّما الطائفة الشيعية في الأقاليم الشرقية، من تمييز منظَّم وحملات كراهية. أصبحت السياسة السعودية حكراً على الأمراء في الأسرة المالكة ورجال الدين الوهّابيين وحلفائهم في بيروقراطية الدولة.

على الرغم من أنّ عمليّتَي التحديث والتمدّن غيّرتا الخريطة الاجتماعية وخلقتا طبقة وسطى مستقرّة، بقيت المطالبات الشعبيّة بتحقيق إصلاحات ضعيفة. بدا أنّ السعوديّين إمّا يقبلون المنطق الرعوي "لا ضرائب، لا تمثيل" وإمّا يوافقون على التحوّل نحو السياسة المحافِظة الحاصل منذ السبعينيات. والأمثلة الضئيلة عن مجموعات معارضة تحدّت سلطويّة الأسرة المالكة – مثل سيطرة مجموعة أصوليّة على المسجد الكبير في مكّة عام 1979 وبروز حركة "الصحوة الإسلاميّة" لأوّل مرّة في الثمانينيات – جرى احتواؤها بفاعليّة.

لكن في التسعينيات، بدأ هذا المشهد السياسي يتغيّر قليلاً. ألحقت حرب الخليج عام 1991 أضراراً بالاقتصاد السعودي، وقوّض وجود القوّات الأميركية في مهد الإسلام شرعيّة الأسرة المالكة. ودفع ارتفاع معدّلات البطالة والفقر المفكّرين والفقهاء الدينيين إلى المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية جوهريّة. والأهمّ من ذلك، رُفِعت "مذكّرة النصيحة" إلى الملك الراحل فهد عام 1991 والتي دعاه فيها نحو خمسين موقّعاً – فقهاء دينيين – إلى إنشاء مجلس تشريعي واعتماد إجراءات لمكافحة الفساد وتوزيع موارد البلاد بالتساوي بين المواطنين. بعد ردود فعل عنيفة من القوى الأمنيّة ضدّ الموقّعين، أعلن الملك عام 1992 إنشاء مجلس استشاري وطنيّ معيَّن عُرف ب"مجلس الشورى"، وعرض بالتفصيل خطّة لتعيين مجالس بلدية في كلّ أقاليم المملكة. لكن لم يُمنَح مجلس الشورى ولا المجالس البلديّة صلاحيّات تشريعية أو رقابيّة. وفي النصف الثاني من التسعينيات، طُبِّقت إجراءات إصلاحيّة أخرى محدودة النطاق، لا سيّما على الصعيد الإداري، لتهدئة الاستياء الشعبي المتنامي.

منذ ذلك الوقت، لم تليِّن الأسرة المالكة قبضتها السلطوية. في الواقع، وبحلول نهاية التسعينيات، لجأت الحكومة أمام صعود المجموعات الجهادية العنيفة، إلى أدوات قمعيّة واضحة للتعامل مع الآراء المعارضة في شكل عام واعتمدت بشدّة على المؤسّسة الدينية للحصول على الشرعيّة في أوساط السكّان. في المقابل، أحكمت الوهّابية الرسمية سيطرتها على ثلاثة محاور في المجتمع: المساجد والمحاكم والمدارس.

عرّضت الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر/أيلول 2001 المجتمع السعودي للعواقب الكارثيّة المترتّبة عن سباته الوهّابي السلطوي. كان التأثير الفوري لهجمات 11 سبتمبر/أيلول ممارسة ضغوط دولية متزايدة على الأسرة المالكة بهدف إطلاق إصلاحات جوهريّة لمكافحة الإرهاب والتطرّف. لكنّ الهجمات كانت أيضاً بمثابة محفّز لنقاشات واسعة النطاق بين النخب السياسية والفكريّة حول "مكمن الخلل" و"ما الذي يجب فعله". فجأةً أعير مزيدٌ من الآذان الصاغية للنداءات الداخليّة المطالبة بالإصلاح. وفي الأعوام الأخيرة، ضخّ هذان العاملان – مطالب الإصلاح الدولية والداخلية – عناصر جديدة من الدينامية والانفتاح في الواقع السياسي السعودي. وولّدا أيضاً حوافز كافية كي تنطلق الحكومة على طريق الإصلاح.

خريطة الفاعلين السياسيين

انبثقت الإجراءات الإصلاحية الأخيرة في السعودية من علاقات القوّة بين الفاعلين السياسيين الأساسيين. فالتفاعل بين الأسرة المالكة والمؤسّسة الدينية الوهّابية حدّد إلى درجة كبيرة وتيرة الإصلاحات المطبَّقة ومداها. لكنّ فاعلين آخرين دخلوا أيضاً الساحة السياسية ويؤدّون الآن دوراً مهماً في صوغ العمليّة الإصلاحية. على الرغم من أنّها لا تزال بعيدة كلّ البعد من حركات المعارَضة المنظّمة والقابلة للحياة، وضعت هذه المجموعات المنشقّة – لا سيّما المجموعات الإصلاحية الليبرالية والإسلاميين المعتدلين والفقهاء الدينيين المحافظين الذين ينتقدون الوهّابية الرسمية – المسائل الإصلاحية أكثر فأكثر في المساحة العامّة، ودفعت تالياً الأسرة المالكة والمؤسسة الدينية إلى أخذ مطالبها في الاعتبار. وما عدا مواجهات قليلة، تجنّب الوافدون الجدد الصدامات المباشرة مع هذين العملاقين في السياسة السعودية. وبدلاً من ذلك ضغطوا للحصول على تنازلات تدريجية من الحكومة في مجالات أساسية وحاولوا الحفاظ على زخم الانفتاح السياسي.

الأسرة المالكة

جاء في المادّة الخامسة من النظام الأساسي للحكم في السعودية الصادر عام 1993

> نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي. يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء. ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

منذ ارتقاء آل سعود إلى السلطة في الربع الأوّل من القرن العشرين، نادراً ما تحدّى أحد حكمهم. تسيطر الأسرة المالكة على مؤسّسات الدولة إلى درجة أنّه يصبح من الصعب التمييز بينها. السلطة التنفيذية والحكومة والسلطات الإقليمية في مختلف أنحاء البلاد خاضعة للإدارة المباشرة لأمراء آل سعود وحلفائهم المقرّبين في بيروقراطية الدولة. يرأس أمراء نافذون الأجهزة الأمنيّة – وزارة الداخلية ووكالات استخباريّة عدّة – والقوّات المسلّحة. وتتدفق موارد الدولة، لا سيّما العائدات النفطية، إلى الموازنة الملكيّة التي لا تختلف كثيراً عن موازنة الدولة.

في غياب آليّات المساءلة الممأسَسة، لطالما استخدمت الأسرة المالكة موارد الدولة على طريقة الملوك المطلقين. منذ الفورة النفطيّة في السبعينيات، يُنفَق مزيد من الأموال ليس فقط لتحديث البلاد إنّما أيضاً للإبقاء على شبكات الولاءات الرعوية عبر الهيكليّات القبلية، وهي شبكات أساسية للحفاظ على سلطة آل سعود وشرعيّتهم في أوساط السكّان.
المصدر الثابت الثاني للحفاظ على السلطة هو الوهّابية الرسمية. منذ تأسيس الدولة السعوديّة الحديثة عام 1932، حكمت الأسرة المالكة هذه البلاد الشاسعة المؤلّفة من جماعات مختلفة باسم الإسلام الوهّابي، وهو عبارة عن تفسير أصولي للتعاليم الإسلامية يعود إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وفي المقابل، منح رجال الدين الوهّابيون – المنظَّمون في مؤسّسة دينية نافذة وشعبية نتطرّق إليها أدناه – شرعيّة للأسرة المالكة.

ونجحت الأسرة المالكة أيضاً في بناء تحالفات دوليّة وإقليمية بهدف الحفاظ على سلطتها. والنقطة الأهمّ هي أنّ حلفها الاستراتيجي مع الولايات المتّحدة منذ اكتشاف النفط عام 1938 حمى حكمها في فترات الاضطرابات الإقليمية لا سيّما أثناء المواجهة مع الناصريّة القوميّة العربية في الستّينيات وعقب اجتياح صدّام حسين للكويت عام 1991.

في ما يتعلّق بالتفضيلات في مجال الإصلاح، انقسمت الأسرة المالكة بوضوح إلى فريقين في الأعوام الأخيرة. يرأس الملك عبدالله بن عبد العزيز الفريق المعتدل الذي نادى في الأعوام الماضية بالانفتاح التدريجي وتحفيز مشاركة المواطنين في السياسة إنّما فقط بطرق لا تهدّد سيطرة آل سعود على البلاد. وسعى هذا الفريق أيضاً إلى ضخّ عناصر الاعتدال في الوهّابية الرسمية والحدّ من التمييز ضدّ الطوائف والمجموعات التي عانت كثيراً من الإقصاء الوهّابي لا سيّما النساء والمواطنين الشيعة والمجموعات المنشقّة.

في النصف الثاني من التسعينيات، انتقل الجزء الأكبر من السلطة التنفيذية من يد الملك فهد المريض إلى وليّ العهد ورئيس الوزراء آنذاك عبدالله. قبل وقت طويل من ارتقائه إلى السلطة في صيف 2005، كان عبد الله الحاكم الفعلي للسعودية. وهو الذي روّج معظم الإجراءات الإصلاحية التي أدخلتها الحكومة منذ عام 2002.

الممثّل البارز الثاني للفريق المعتدل هو الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية السعودية منذ ثلاثين عاماً. في الآونة الأخيرة، تحدّى سعود الفيصل علناً المؤسسة الدينية الوهّابية في مواقفها المحافظة من حقوق النساء المدنيّة والسياسية. وقال في تصريح له منذ فترة وجيزة "لا يُذكَر أبداً في القرآن أنّه يُمنَع على النساء قيادة السيّارات أو امتلاك حقّ التصويت أو اختيار مهنتهنّ". ولطالما كان الأمير طلال بن عبد العزيز، الأخ غير الشقيق للملك عبدالله، الممثّل الأكثر صراحة للمعتدلين في الأسرة المالكة. فقد دعا الأمير طلال مراراً وتكراراً إلى إصلاح المؤسّسة الدينية والحدّ من نفوذ السلطة التنفيذية عبر تحويل مجلس الشورى هيئة منتخبة جزئياً ومنحه صلاحيّة الإشراف على الموازنة.

الفريق الثاني في الأسرة المالكة أقلّ ميلاً إلى ترويج الإصلاحات خوفاً من أن يفقد آل سعود السيطرة على المجتمع. الممثّلون الأكثر نفوذاً للمحافظين في الأسرة المالكة هم وليّ العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز ووزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز وحاكم منطقة الرياض الأمير سلمان بن عبد العزيز. يُعرَف عن هؤلاء الثلاثة انتماؤهم إلى الوهّابية الرسمية التي يعتبرونها أداة أساسيّة للحفاظ على لحمة البلاد. وقد أظهروا أيضاً تردّداً في منح الأقليّات والمجموعات المنشقّة مزيداً من الحرّيات متّهمين إياها بزعزعة استقرار النظام الاجتماعي. في الأعوام الأخيرة، عمل الفريق المحافظ على تخفيف وتيرة الإصلاحات واستعمل دعم المؤسسة الدينية له كي يولّد تأييداً شعبياً لموقفه.

ليس واضحاً إلى أين يميل ميزان القوى بين الفريقَين في الأسرة المالكة. يعتبر بعض المراقبين أنّ فريق عبدالله اكتسب زخماً في الأعوام الأخيرة في حين يؤكّد آخرون أنّ سلطان ونايف وسلمان همّشوا عبدالله والمعتدلين الآخرين. بغضّ النظر عن مدى صحّة هذين الزعمَين المتنافسَين، التشنّجات التي تسبّبها الخلافات بين فريقَي الأسرة المالكة حقيقيّة. إنّها موثّقة في تصاريح علنيّة وتنعكس في السياسات المتناقضة التي يفضّلها كلّ فريق. وتتعدّى هذه الخلافات تقسيماً مزعوماً للعمل بين المعتدلين الذين يلجأون إلى التصاريح الودودة والإجراءات الإصلاحية المحدودة النطاق لتهدئة النداءات الداخليّة والخارجية المطالبة بالانفتاح السياسي، والمحافظين الذين يصطفّون إلى جانب المؤسسة الدينية ويديرون واقع القمع المظلِم. فبدلاً من ذلك، هناك نزاع حقيقي بين أفراد الأسرة المالكة الذين يريدون معالجة الاستياء بالإصلاح وأولئك الذين يدافعون عن معالجته بالإجراءات الأمنيّة. ويفسِّر هذا النزاع إلى درجة معيَّنة حدود الانفتاح السياسي الحالي في السعودية.

المؤسسة الدينية الوهّابية

تؤكّد المادّة 23 من النظام الأساسي للحكم في السعودية ما يأتي "تحمي الدولة عقيدة الإسلام؛ وتطبّق شريعته؛ وتأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر؛ وتقوم بواجب الدعوة إلى الله". تجسِّد هذه الأحكام الأساس القانوني للسلطة الواسعة التي تتمتّع بها المؤسسة الدينية الوهّابية. وتشكّل الأخلاقيّات العامّة والخاصّة والتربية والنظام القضائي الميادين التي يهيمن الوهّابيون من خلالها على المجتمع. وقد تطوّرت المؤسسة الدينية الرسمية التي تستمدّ قوّتها من تحالفها مع الأسرة المالكة، إلى شبكة واسعة من المؤسّسات والجامعات والمدارس والمراكز المتخصِّصة.

المؤسّسة الدينية الأبرز هي "هيئة كبار العلماء" التي أُنشئت بموجب مرسوم ملكي عام 1971، وهي أعلى سلطة دينية في السعودية. تضمّ عشرين رجل دين يعيّنهم الملك ويرأسها المفتي الكبير. وكما جاء في المادّة 45 من النظام الأساسي، مهمّة الهيئة إصدار فتاوى بالاستناد إلى الشريعة في كلّ المسائل التي يحيلها إليها الملك. والمؤسّسة المهمّة الثانية هي "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" الشهيرة التي تحوّلت هيئة نافذة لتطبيق القوانين. يقع على عاتق أعضائها، وهم موظّفون في الدولة ومتطوِّعون، الحفاظ على التعاليم الإسلاميّة الصحيحة كما تحدِّدها الوهابيّة الرسمية، وإنزال العقاب بمن ينتهكونها. والأشخاص الذين يستهدفهم عادةً تعصّب اللجنة في الميدان العام هم النساء المحجّبات "بطريقة غير ملائمة" أم الرجال "السيّئو الخصال". وتشمل المؤسّسة الدينية الرسميّة أيضاً مؤسّسات أخرى خاضعة للسيطرة المباشرة أم غير المباشرة لـ"هيئة كبار العلماء". ومن بينها وزارة

الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة الإرشاد، ووزارة الحجّ، وهيئة الإشراف الديني على الحرم الشريف ومديريّات عدّة متخصّصة تُشرف على النظام التربوي.

منذ السبعينيات، أصبحت المؤسسة الدينية أكثر فرضاً لآرائها وطوّرت عقيدة أصولية عدوانيّة تُعرَف في شكل أساسي بالوهّابية الرسمية. وقد مارست سلطتها وحافظت عليها في إطار علاقة منفعة متبادلة مع الأسرة المالكة حيث حصلت الأخيرة على الشرعيّة مقابل منح الوهّابية سلطة تنظيم المجتمع. وأعطت هذه التسوية المتبادلة الطرفَين القدرة على احتواء تأثير فاعلين سياسيين آخرين بدءاً بالإصلاحيين الليبراليين وصولاً إلى الفقهاء الدينيين المحافظين، وكبحت عجلة الإصلاح.
في الأعوام الأخيرة، ولّدت الإجراءات الإصلاحية التي ينادي بها الفريق المعتدل في الأسرة المالكة استياء كبيراً في أوساط المؤسسة الدينية. ما عدا قلّة من الأصوات المعتدلة الهامشية، لطالما انتقد رجال الدين الوهّابيون خطوات الانفتاح السياسي. فسلطتهم تعزّزت إلى حدّ كبير بعد نهاية الحقبة الليبرالية الأخيرة في السعودية في الستّينيات. منذ عام 2002، بدأ رجال الدين يحشدون الدعم في أوساط المحافظين في الأسرة المالكة. وقد أصدروا في شكل خاص العديد من البيانات العامّة التي ندّدوا فيها بالإجراءات المحدودة التي تطبّقها الحكومة وتروِّج الإصلاح التربوي وحقوق المرأة، ونجحوا حتّى الآن في عرقلة العمليّة الإصلاحية.

يختلف المفكرون والمراقبون السعوديون في تقويمهم لميزان القوى بين الأسرة المالكة ورجال الدين. يؤكّد بعض الإصلاحيين الليبراليين أنّ السلطة العليا هي بيد الأسرة المالكة. فهم يعتبرون أنّ محطّات عدّة بدءاً بالمرسوم الذي أصدره الملك الراحل فيصل في الستّينيات والذي سمح بموجبه للنساء بالتعلّم على الرغم من المعارضة الشديدة من الوهّابيين وصولاً إلى المرسوم الأخير الذي وضع حدّاً لحظر استخدام الهواتف الخلويّة المزوّدة بكاميرات، تُظهر أنّ رجال الدين الوهّابيين سيُذعنون في نهاية المطاف لرغبة الحاكم. فهم لن يغامروا بمعارضة الإصلاحات الحاليّة علناً إذا أظهرت الأسرة المالكة تصميماً على المضيّ قدماً في هذه الإصلاحات. ويعتبر مؤيّدو هذه النظرة أنّ التوتّر بين المعتدلين والمحافظين داخل الأسرة المالكة سمح لرجال الدين الوهّابيين بأن يكبحوا عجلة الإصلاح ويؤثّروا في ميزان القوى بين الفريقَين لصالح المحافظين. لكنّ رأياً مخالفاً يعبّر عنه في شكل خاص الإسلاميون المعتدلون، يسلّط الضوء على استقلاليّة رجال الدين الوهّابيين. على الرغم من أنّ المؤسّسة الدينية الرسميّة تحصل على التمويل من خلال المخصّصات السخيّة من الأسرة المالكة، لم يجر تطويعها بل على العكس تستمرّ في تحدّي الإرادة الملكيّة.

أياً يكن الرأي الأكثر دقة، تبقى المؤسسة الدينية في السياسة السعودية الحالية مناهضة للإصلاح والقوّة السياسية الكبرى الوحيدة التي لا تمارس عليها الاتّجاهات الاعتداليّة تأثيراً جوهرياً.

الإصلاحيون الليبراليون

في الأعوام الأخيرة، ظلّت مجموعات منشقّة غير عنيفة في السعودية تعاني من قيود متعدّدة مفروضة على الحرّيات السياسية. تحظّر التنظيمات الحكومية الأحزاب السياسية وتحدّ إلى درجة كبيرة من حقّ التجمّع بحرّية في منظّمات غير حكومية. نظراً إلى هذه الظروف، عمل الإصلاحيون الليبراليون – يتألّفون في معظمهم من محامين وأساتذة جامعات ومفكّرين وناشطين سياسيين وصحافيين علمانيّي التفكير – عقب هجمات 11 أيلول الإرهابيّة على حشد الدعم العام لمطالبهم وجعل الفريق المعتدل في الأسرة المالكة يعيرهم آذاناً صاغية. ونجحت الاستراتيجيّتان في دفع المطالبة بالإصلاح نحو الأمام ومنح الإصلاحيين الليبراليين هامش مناورة أكبر في الميدان العام.

منذ عام 2002، ركّز البرنامج الإصلاحي الليبرالي على منح الحرّيات السياسية والحقوق المدنية الأساسية للرجال والنساء. وشدّد أيضاً على ترويج المساواة بين الغالبيّة السنّية والأقلّيات الشيعية وتعزيز المشاركة السياسية في الشؤون العامّة من خلال تمكين المؤسّسات الاستشارية القائمة حالياً وتحويلها هيئات منتخَبة. ومن المكوّنات التي تشكّل أيضاً جزءاً لا يتجزّأ من البرنامج الإصلاحي الليبرالي تقنين المنظّمات غير الحكومية ومكافحة الإرهاب والتطرّف عبر الحدّ من سيطرة المؤسسة الدينية على النظام التربوي.

من الواضح أنّ هذه المطالب الجريئة وضعت الإصلاحيين الليبراليين في مواجهة الفريق المحافظ في الأسرة المالكة، والمؤسسة الدينية الوهّابية. إنّ انعدام المأسسة في الأحزاب أو حركات المعارضة وغياب قواعد المناصرين المنظَّمة خارج النخبة المدينية المثقّفة يجعلان الإصلاحيين الليبراليين عرضة إلى حدّ كبير إلى الإجراءات القمعيّة ويحوّلانهم أهدافاً فرديّة سهلة. مُنِع أساتذة الجامعات من التعليم. وصودرت جوازات سفر المفكّرين الذين ينتقدون الحكم. وسُجِن أشخاص لفترات ممدَّدة من الوقت.

إنّ زَجّ ثلاثة من موقعي "عريضة الملكيّة الدستورية" عام 2004 في السجن هو المثال الأبرز عن العقاب الذي يُنزَل بالإصلاحيين الليبراليين في الأعوام الأخيرة. في ديسمبر/كانون الأوّل 2003، وقع 116 إصلاحياً ليبرالياً وإسلامياً معتدلاً عريضة جريئة يطالبون فيها الحكومة بإنشاء ملكية دستورية في السعودية. طالب الموقعون بإصلاح دستوري شامل وبتعزيز المشاركة السياسية في الشؤون العامّة ضمن إطار التعاليم الإسلامية. وتضمّنت مطالبهم الأساسية (1) منح جميع المواطنين حرّيات سياسية وحقوق مدنيّة كاملة متجذّرة في دستور دائم؛ (2) منح المرأة حقوقها؛ (3) تطبيق مبدئي فصل السلطات ومساءلة الحكّام؛ (4) انتخاب مجلس نوّاب يكون بمثابة الذراع التشريعية للحكومة؛ (5) إنشاء قضاء مستقلّ وتطبيق آليّات إجرائية تضمن عدم تحيّزه؛ (6) إنشاء محكمة دستورية عليا؛ (7) رفع القيود عن تأسيس منظّمات مجتمع أهلي وضمان الحقّ في حريّة التجمّع والاحتجاج السلمي؛ و(8) مكافحة الفساد وتوزيع موارد الدولة بالتساوي.

ودعا الموقّعون الحكومة إلى تشكيل لجنة وطنيّة مستقلّة تتألف من خبراء في القانون الدستوري ومسائل قانونيّة أخرى، وفقهاء دينيين وشخصيّات عامّة لإعداد مسوّدة دستور دائم بالاستناد إلى تعاليم الإسلام الصحيحة ومبادئ الحكم الديموقراطي العالميّة. وطالبوا أيضاً بأن يجري التصويت على مسوّدة الدستور في استفتاء وطني في خلال سنة من إعلانها، وبأن تشرع الحكومة في تطبيق أحكامها في مرحلة انتقاليّة لا تتعدّى الثلاث سنوات.

على الرغم من أنّ "عريضة الملكيّة الدستورية" لم تكن في الأعوام الأخيرة أوّل وثيقة علنيّة مستوحاة من الأفكار الليبرالية – إذ سبقتها عرائض أخرى أقلّ أهمّية – فقد أثارت جسارتها سخط الفريقَين في الأسرة المالكة. كما أغضبت مشاركة شخصيّات شيعية دينية في العريضة بعض رجال الدين الوهّابيين الذين وصفوها بالتكفيرية ونعتوا الموقعين بالمرتدّين. في مارس/آذار 2004، أوقفت الشرطة 12 موقعاً لكنّها عادت لاحقاً وأطلقت سراح تسعة منهم شرط أن يمتنعوا عن تكرار مطالب مماثلة في العلن ويضعوا حداً لنشاطاتهم السياسية. لم يوافق الناشطون الثلاثة الآخرون – علي الدُميني ومتروك الفالح وعبدالله الحميد – على هذه الشروط[1]. فاستمرّ اعتقالهم، وفي مايو/أيار 2005 حُكِم عليهم بالسجن من ستّ إلى تسع سنوات. لكنّ الملك عبدالله أعفى عنهم بعد بضعة أيام من تسلّمه السلطة في أغسطس/آب 2005.

تظهر تجربة "عريضة الملكية الدستورية" هشاشة الإصلاحيين الليبراليين. تعلّم العديدون منهم الدرس وخفّفوا نشاطاتهم إلى حدّ كبير مشدّدين على الحاجة إلى التعاون مع الحكومة في ترويج العمليّة الإصلاحية. ومؤخراً أدّت هذه الاستراتيجيا الأقلّ ميلاً إلى المواجهة، إلى تعيين عدد قليل من الإصلاحيين الليبراليين في مجلس الشورى.

الإسلاميون المعتدلون

يوافق الإسلاميون المعتدلون مع الإصلاحيين الليبراليين على الحاجة إلى الضغط من أجل الإصلاح لكنّ مجال تركيزهم مختلف. فالإسلاميون السنّة المعتدلون الذين يتألّفون في معظمهم من فقهاء دينيين ينتقدون التفسير الوهّابي الأصولي للإسلام، يركّزون أكثر على إصلاح المؤسسة الدينية. ويؤكّدون أنّه في غياب الموافقة الدينية والانسجام الكامل بين المطالب الإصلاحية وأحكام الشريعة، من شأن مجموعات واسعة من السعوديين أن تعتبر في نهاية المطاف أنّ الإجراءات الإصلاحية تهدّد قيمها ونمط عيشها.

يدافع باحثون أمثال عبد العزيز القاسم، وهو محامٍ مقرّه الرياض، وحسن المالكي، مدرِّس سابق في جامعة الإمام محمّد بن سعود الدينية، عن تفسير مبتكَر للديانة يساعد على تثبيت الأفكار الحديثة مثل مساءلة الحكومة والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان وإنشاء منظّمات مجتمع أهلي في إطار إسلامي شرعيّ. فهم يعتبرون أنّه إذا

لم يُفتَح المسجد والمدرسة – معقلا الوهّابية الرسمية – أمام التفكير المعتدل، لا يمكن الفوز بمعركة الإصلاح والنضال ضدّ التطرّف.

غير أنّ الإسلاميين الشيعة المعتدلين يتّخذون موقفاً مشابهاً لموقف الإصلاحيين الليبراليين. فبعدما اضطُرّوا إلى تحمّل التمييز الوهّابي في العقود الماضية، لا يعقدون آمالاً على إمكانيّة إصلاح المؤسسة الدينية. بدلاً من ذلك ناشدوا الأسرة المالكة الحدّ من سلطات رجال الدين الوهّابيين وترويج تعدّدية مدارس الفكر الإسلاميّة. وهدفهم الأقصى هو إقناع الأسرة المالكة بأنّ شرعيّتها تتأكّد من خلال التركيز على القواسم المشتركة بين السنّة والشيعة بدلاً من الاعتماد على الوهّابية الرسمية مرجعيّة وحيدة لها.

والفارق الجوهريّ الثاني بين برنامجَي الإصلاحيين الليبراليين والإسلاميين المعتدلين يتعلّق بوجهات نظر المجموعتَين في مسائل الإصلاح الاجتماعي والثقافي. فقد ظلّ الإسلاميون المعتدلون السعوديّون أسرى مواقف غير ليبراليّة تستند إلى الدين لتقنين قيود عدّة في مجالَي حقوق المرأة وحرّية الرأي والتعبير.

بما أنّ الإسلاميين المعتدلين، السنّة والشيعة على السواء، يتحدّون الوهّابية الرسمية، فهم مستهدَفون باستمرار من المؤسسة الدينية. خسر بعضهم – على غرار حسن المالكي – وظائفهم التعليمية في مؤسّسات تعليم عالٍ، وواجه آخرون حملات تشهير عامّة. لكنّ الالتقاء الجزئي بين برنامج الإسلاميين المعتدلين ومطالب الإصلاحيين الليبراليين في الأعوام الأخيرة أمّن مشاركة أصوات إسلاميّة معتدلة في النقاشات العامّة حول الإصلاح. غير أنّ هذه الأصوات تبقى ضعيفة في السياسة السعودية الحالية. ما زال على شروحاتهم الجديدة للتعاليم الإسلامية أن تلقى استحسان الفريق المعتدل في الأسرة المالكة فتشكّل تالياً مصدراً بديلاً لتقنين الإصلاحات في نظر السكّان والتخلّص من التأثير المكبِّل لرجال الدين الوهّابيين.

بقايا حركة الصحوة الإسلاميّة

طوال الثمانينيات والتسعينيات، شهدت السعوديّة بروز حركة إسلاميّة محافظة هدفت إلى تحرير الوهّابية من قيود التحالف بين الأسرة المالكة والمؤسسة الدينية. انّهم ناشطو تيّار "الصحوة الإسلامية"، لا سيّما خرّيجي الجامعات الدينية، رجال الدين الوهّابيين بأنّهم مطوَّعون من الحكّام السعوديين. فقد اعتبروا أنّ رجال الدين انحطّوا من مدافعين عن الشريعة إلى أبواق خانعة مستعدّة دائماً لتقنين سياسات الحاكِم.

وفي التسعينيات في شكل خاص، أصبحت حركة "الصحوة الإسلامية" أكثر تسيّساً وبدأت تجذب عدداً متزايداً من الأتباع من صفوف الشعب. حتّى إنّ الحركة استقطبت أنصاراً من المؤسسة الدينية نفسها لا سيّما من أوساط رجال الدين الشبّان. وتطرّق برنامجها إلى اهتمامَين أساسيَّين كانت تتشاطرهما كلّ الحركات الإسلاميّة في العالم العربي في ذلك الوقت: نقاوة العقيدة والعدالة الاجتماعيّة. أولاً حاولت الحركة تنقية الوهّابية من آثار التطويع السياسي. وثانياً طالبت بتوزيع موارد الدولة بالتساوي واتّخاذ إجراءات لمكافحة الفساد، فعكست بذلك الاستياء المنتشر في أوساط الشعب نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الحادّة التي أعقبت حرب الخليج عام 1991.

ردّت الحكوم بسجن قادة حركة "الصحوة الإسلامية" وتمكين المؤسسة الدينية بهدف تدجين منتقديها. أُنشئَت جامعات ومؤسّسات وهّابية جديدة لكبح الآراء المعارِضة – من خلال التطويع في معظم الأحيان. وفي خطوة تهدف إلى معالجة المشاغل الشعبية، أطلقت الحكومة أيضاً سلسلة إصلاحات إدارية لمكافحة الفساد في بيروقراطية الدولة. نجحت هذه الاستراتيجيات، وفي أواخر التسعينيات، كان تيّار "الصحوة الإسلامية" قد فقد زخمه.

لكن في الأعوام الأخيرة، انبثق من بقايا تيّار "الصحوة الإسلامية" اتّجاهان متنازعان. تمثّل الاتّجاه الأوّل في استقطاب مجموعات جهاديّة عنيفة تعمل داخل السعودية وخارجها العديد من أتباع الحركة السابقين، وقد تحوّلت هذه المجموعات التي تُبشّر بأيديولوجيا راديكالية تهديداً أمنياً حقيقياً يُحدِق بالدولة. سمحت الهجمات الإرهابيّة التي شنّتها هذه المجموعات للفريق المحافِظ في الأسرة المالكة بأن يمارس ضغوطاً من أجل اعتماد إجراءات أمنيّة أكثر تشدّداً ويخفّف وتيرة الإصلاح، لكنّها عزّزت في الوقت نفسه اعتقاد الإصلاحيين الليبراليين والإسلاميين المعتدلين بأنّ الإصلاح هو الاستراتيجيا الوحيدة القابلة للحياة التي تستطيع استئصال الأسباب العميقة للإرهاب وتحدّي الأيديولوجيات الراديكالية.

أمّا الاتّجاه الثاني فهو التبدّل الجزئي في آراء بعض الشخصيّات البارزة في حركة "الصحوة الإسلامية" بحيث اقتربت أكثر من برنامجَي الإصلاحيين الليبراليين والإسلاميين المعتدلين. بوحي من الاتّجاهات العامّة السائرة نحو الاعتدال في المشهد الإسلامي في العالم العربي، بدأ باحثون أمثال سلمان بن فهد العودة، رئيس المنظّمة غير الحكومية "الإسلام اليوم"، وسفر بن عبد الرحمن الحوالي، أستاذ سابق في جامعة أمّ القرى الدينية في مكّة، يؤيّدون تدريجاً النداءات التي تطالب بالحصول على الحرّيات السياسية الأساسية وبالمشاركة الشعبيّة. حتّى إنّ العودة يذهب الآن إلى حدّ التصريح بأنّه ليس هناك في الإسلام ما يتعارض مع الديموقراطية (عند النظر إليها بوصفها نظام مشاركة ومساءلة) شرط ألاّ تتناقض هذه الأخيرة مع أحكام الشريعة. على الرغم من أنّ العودة والحوالي لا يزالان ينتقدان المؤسسة الدينية، فقد اعتمدا موقفاً أكثر ليناً من الأسرة المالكة حيث ناشدا الحكومة تطبيق إصلاح فعليّ وعرضا التعاون في محاربة التهديد الجهاديّ.

الإجراءات الإصلاحية بين 2002 و2005

منح الالتقاء الجزئي بين برامج كلّ من الإصلاحيين الليبراليين والإسلاميين المعتدلين والفقهاء الدينيين المحافظين، والدعم من الفريق المعتدل في الأسرة المالكة، زخماً جديداً للعمليّة الإصلاحية في الآونة الأخيرة، ما أدّى إلى اتّخاذ إجراءات تدريجيّة جوهريّة لا سيّما تعزيز مجلس الشورى وتنظيم انتخابات بلديّة وتقنين عدد من منظّمات المجتمع الأهلي، والإصلاح التربوي وإطلاق حوارات وطنيّة. وشكّلت الضغوط الأميركية عاملاً مهمّاً أيضاً. في الواقع، يعتبر العديد من المفكّرين والمراقبين السعوديين أنّ العامل الأخير أدّى الدور الأكثر أهمّية في تعزيز العمليّة الإصلاحية في الأعوام الأخيرة.

إصلاح مجلس الشورى

للمجالس الاستشارية المعيَّنة التي لا تملك صلاحيات تشريعية ولا رقابيّة، تاريخ طويل في السعودية. سمح الملك المؤسِّس عبد العزيز آل سعود بإنشاء المجالس الاستشاريّة الأولى في العشرينيات. وعام 1992، غيّر الملك فهد الأحكام التي تُنظِّم مجلس الشورى ووسَّع دوره ومسؤوليّاته تجاوباً مع المطالب التي عبّر عنها الفقهاء الدينيون في "مذكّرة النصيحة" عام 1991. بالإضافة إلى مهمّته الأساسية التي تقضي بإعطاء آراء غير ملزمة حول المسائل التي يحيلها إليه الملك، منحت التعديلات التي جرت المصادقة عليها، المجلس حقّ التعبير عن قلقه في المسائل العامّة وإرسال اقتراحات إلى الحكومة واستجواب الوزراء لكنّها امتنعت عن منحه صلاحيّات تشريعية. في دورته الأولى عام 1992، كان المجلس يتألّف من رئيس وستّين عضواً. وعند افتتاح الدورة الرابعة عام 2005، كان عدد أعضائه قد ارتفع إلى 150. حالياً، نحو نصف أعضاء المجلس هم من المؤسسة الدينية الوهّابية، أمّا الباقون فهم أساتذة جامعات وتكنوقراطيّون وممثّلون عن مجتمع الأعمال.

في التسعينيات، ركّزت مداولات المجلس في شكل أساسي على المسائل القانونية التي تتعلّق بالشريعة، وعلى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقارير السنويّة الصادرة عن الوزارات ووكالات حكومية أخرى. وفي كلّ هذه المسائل، اقتصر عمل المجلس على إصدار توصيات مختصرة وغير ملزمة ورفعها إلى الحكومة بالاستناد إلى قواعد الغالبيّة البسيطة.

لكن في الأعوام الأخيرة، عرف مجلس الشورى تحوّلين مهمَّين. أولاً، غُيِّرت أحكامه التنظيمية – ولو ببطء – لمنح أعضائه درجة أكبر من الاستقلاليّة الذاتيّة. وفي ديسمبر/كانون الأوّل 2003، أعلن الملك فهد أنّ المجلس سيُخوَّل تأدية دور أكثر فاعليّة. عام 2005، جرت أخيراً المصادقة على العديد من التعديلات. ولعلّ التعديل الأهمّ طال المادّة 17 من الأحكام التنظيمية بحيث سمح للمجلس بأن يرفع توصياته مباشرةً إلى الملك بدلاً من الحكومة، ما حسَّن درجة التجاوب من جانب السلطة التنفيذية. وعُدِّلت أيضاً المادّة 23 لمنح أعضاء المجلس حرّية أكبر في اقتراح تنظيمات داخليّة جديدة ومناقشتها والمصادقة عليها. لكن لم تتحقق رغبة الإصلاحيين الذين أرادوا أن تنصّ التعديلات على إجراء انتخابات جزئية للمجلس ومنحه بعض الصلاحيّات الرقابية على الحكومة.

ثانياً، تعزّز الطابع السياسي للمجلس نتيجة التنوّع في عضويّته وجدول أعماله حيث عُيِّن إصلاحيون ليبراليون وإسلاميون معتدلون أعضاءً فيه. وقد أعرب الأعضاء الجدد عن المخاوف التي تساورهم بشأن الإصلاح السياسي وتحدّوا سيطرة رجال الدين الوهابيّين على آليّات العمل الداخليّة في المجلس. علاوةً على ذلك، ومنذ عام 2003، وجّه رئيس المجلس – مع تأكيده أنّ العضويّة الكاملة للنساء ليست على جدول أعمال المجلس – باستمرار دعوات إلى باحثات وناشطات لحضور جلسات مفتوحة وتقديم المشورة للأعضاء حول مسائل اجتماعيّة تتعلق بالنساء. من الواضح أنّ محتوى النقاش في مجلس الشورى ذهب إلى أبعد من إرث التسعينيات غير المسيَّس.

كما أصبحت النقاشات في مجلس الشورى عامّة نتيجة التغطية الإعلامية التي تشمل بثّاً متلفَزاً غير خاضع للرقابة. وناقش أعضاء المجلس مسائل بارزة مثل استراتيجيّات محاربة الإرهاب والتطرّف، والسياسات الضريبية والإنفاق العام، واتّهامات بالفساد موجّهة ضدّ مسؤولين في الحكومة، وخطط الإصلاح التربوي. واكتسبوا أيضاً استقلاليّة ذاتيّة كافية للتطرّق إلى مسائل كانت تُعتبَر في السابق محظورة على النقاش العام. ومن الأمثلة البارزة النقاش في المجلس حول قانون السير الجديد في صيف 2005. اقترح محمد الزلفى، وهو عضو إصلاحي ليبرالي في المجلس، إدراج مسألة منح النساء حقّ الحصول على رخصة سوق، على جدول الأعمال. على الرغم من أنّه لم يُسمَح بطرح هذا الاقتراح على النقاش، إلاّ أنّه أرغم المجلس على إثارة هذه المسألة المتفجِّرة جداً في العلن لأوّل مرّة.

لم تؤدِّ هذه التغييرات حتّى الآن إلى نتائج ملموسة في السياسات. ما زال مجلس الشورى بدون صلاحيات تشريعية حقيقية، وليس مؤسّسة تمثيلية كونه غير منتخَب. غير أنّ مكانة المجلس في السياسة السعوديّة تبدّلت حيث تحوّل من هيئة هامشيّة يسيطر عليها رجال الدين الوهّابيون إلى منبر للنقاشات العامّة الحيويّة يعكس تعدّدية الآراء حول المشاغل الإصلاحيّة.

الانتخابات البلديّة

عام 1993، أدخل مرسوم ملكيّ نظاماً منقّحاً لحكم الأقاليم. وقد نصّ على تعيين مجالس بلديّة في مختلف أنحاء البلاد لرصد التطوّرات المحلّية وتقديم النصح إلى السلطات التنفيذية. عرض المرسوم بالتفصيل مهمّات المجالس البلديّة ومسؤوليّاتها التي كانت إداريّة الطابع في معظمها، لا سيّما إعداد برامج الموازنة والإشراف على التنظيمات التي تتعلق بالخدمات العامّة ومراقبة الإيرادات العامّة والإنفاق العام وإبداء الرأي حول المسائل التي تحيلها إليها السلطة التنفيذية.

عام 2005، وفي تجاوب مباشر مع مطالب الإصلاح الداخليّة، قرّرت الحكومة إجراء انتخابات جزئيّة لأعضاء المجالس البلدية البالغ عددها 178 مجلساً في مختلف أنحاء البلاد. جرت الانتخابات على ثلاث مراحل موزَّعة على ثلاثة أشهر من فبراير/شباط إلى أبريل/نيسان 2005 وكان التنافس فيها شديداً. في الرياض على سبيل المثال، تنافس 646 مرشّحاً على سبعة مقاعد بلديّة. وتراوحت نسبة الإقبال بين 25 و35 في المئة من المقترعين الذين يملكون حقّ التصويت. وقد حقق الإسلاميّون المعتدلون، في الأقاليم التي يسيطر عليها السنّة والشيعة على السواء، انتصاراً في معظم الجولات. ومُنِعت النساء من التصويت والترشّح.

سارعت معظم التعليقات العربية والغربية على الانتخابات البلديّة إلى رفضها واصفة إيّاها بغير الملائمة وبأنّها مجرّد خطوة تجميليّة لتخفيف الضغوط الدولية المطالبة بالإصلاح. وشدّدت معظم التحاليل على العيوب المتعدِّدة التي شابت هذه الانتخابات الجزئية لا سيّما منع النساء من التصويت والترشّح، وتفاهة المهمّات الموكلة إلى المجالس البلديّة والتأثير الكبير الذي مارسته الولاءات القبليّة والانتماءات الطائفية في تحديد خيارات الناخبين.

ينمّ هذا الانتقاد المتسرِّع عن عدم فهم للسياسة السعوديّة. لم تكن الولاءات القبليّة والانتماءات الطائفية التي ظهرت بوضوح في الانتخابات البلديّة، تمثّل عناصر تخلّف غير قابلة للمعالجة، بل جسّدت محطّة تعدّدية مهمّة. فطوال الجزء الأكبر من القرن العشرين، قضت الحكومة السعوديّة على التنوّع في المجتمع. يمثّل بروز انتماءات قبليّة وطائفية في السياسة الحالية إعادة تأكيد للتعدّدية ومن شأنه أن يؤدّي في نهاية المطاف إلى دفع العمليّة الإصلاحية نحو الأمام. فوحده النظام السياسي القائم على المشاركة والموجَّه نحو الإجماع يستطيع استيعاب التنوّع بطريقة سلميّة.

خدمت الانتخابات البلديّة ثلاثة أهداف مهمّة في ما يتعلق بالعمليّة الإصلاحية. أولاً، ونظراً إلى أنّها أوّل انتخابات تُجرى في السعودية منذ الستّينيات، أعادت إحياء ذاكرة المشاركة الشعبية التي كانت قد دخلت طيّ النسيان. ثانياً، أرست سابقة من حيث فتح الهيئات الاستشارية القائمة أمام المنافسة التعدّدية. وثالثاً، أثارت الانتخابات اهتماماً كبيراً في أوساط السكّان السعوديين وساعدت على تعزيز النقاشات حول الإصلاح.

تقنين منظّمات حقوق الإنسان والجمعيّات المهنيّة

في العامين الماضيين، وافقت الحكومة السعودية على إنشاء منظّمتين تعنيين بحقوق الإنسان وعمدت إلى مأسسة الجمعيات المهنيّة وسمحت بمشاركة المرأة تصويتاً وترشّحاً في بعض من انتخابات مجالس هذه الجمعيات. تشير هذه التغييرات إلى جهوزيّة أكبر من جانب الحكومة لتوسيع المجتمع المدني وإنشاء آليّات حديثة لتحسين مستوى التمثيل.

في أبريل/نيسان 2004، وافقت الحكومة على إنشاء أوّل منظّمة غير حكومية تعنى بحقوق الإنسان في البلاد، وقد عُرفت بـ"الجمعيّة الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية" التي أوكِلت إليها مهمّة مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان والتبليغ عنها إلى الهيئات الحكومية المعنيّة لا سيّما وزارة الداخلية[2]. منذ تأسيسها، قامت "الجمعيّة الوطنيّة لحقوق الإنسان" بزيارات إلى السجون في مختلف المناطق وأولت اهتماماً خاصاً للذين مضى وقت طويل على احتجازهم بدون توجيه تهم إليهم. وحققت أيضاً في قضايا تتعلّق بإساءة معاملة سجناء. لكنّها لم تنشط كثيراً في المسائل المتعلّقة بحريّة التعبير والحجز ذي الدوافع السياسية. على سبيل المثال، لم تتّخذ الجمعيّة قط موقفاً علنياً من احتجاز الموقّعين الثلاثة على "عريضة الملكية الدستورية". كما أخفقت في معالجة الممارسات التمييزيّة ضدّ النساء والمواطنين الشيعة. في الواقع، ومنذ إنشاء "الجمعيّة الوطنية لحقوق الإنسان"، لم يُسجَّل أيّ تحسّن مهمّ في سجلّ حقوق الإنسان في السعودية. وقد أثّرت نقاط الضعف هذه سلباً في صورة الجمعيّة. وبدأت مجموعات معارضة تعتبرها ذراعاً حكوميّة مطوَّعة أنشئت بهدف إسكات الانتقادات الدوليّة.

وجاء إنشاء أوّل وكالة حكومية لحقوق الإنسان في ديسمبر/كانون الأول 2005 ليعزّز هذه الشكوك. تعنى "وكالة حقوق الإنسان السعودية" بنشر الوعي حول حقوق الإنسان والمساهمة في وضعها حيّز التنفيذ بما يتلاءم مع التعاليم الإسلامية. يقضي التفويض الممنوح للوكالة التي يُعيِّن الملك أعضاءها، بأن تُقدِّم المشورة للحكومة وتُشرف عليها في مسائل حقوق الإنسان. بغضّ النظر عن الدوافع الحقيقية وراء إنشاء هذه الوكالة، من الصعب أن نتخيَّل أنّ بمقدورها تجاوز إرث المنظّمات الحكومية لحقوق الإنسان في البلدان السلطويّة حيث تُوجَّه أنشطة هذه المنظّمات نحو إخفاء انتهاكات حقوق الإنسان وتبريرها.

على صعيد المنظّمات غير الحكومية الأقلّ تسيّساً، سُمِح بإنشاء أوّل جمعيّة مهنيّة للصحافيين في السعودية في يونيو/حزيران 2004. وعُيِّنت صحافيّتان في مجلس الجمعيّة المؤلّف من تسعة أعضاء. واكتسب إفساح المجال أمام مشاركة النساء في الجمعيّات المهنيّة زخماً أكبر في الأشهر الأخيرة. في ديسمبر/كانون الأوّل 2005، انتخبت "الوكالة الوطنية للمهندسين في السعودية" مجلسها، وفي خطوة جريئة قبلت مشاركة النساء تصويتاً وترشّحاً. تنافس سبعون مرشّحاً ومهندسة واحدة على سبعة مقاعد. وقد فازت المهندسة بمقعد. أخيراً، سمحت الحكومة بتنظيم انتخابات جزئية في غرف التجارة في الأقاليم. وقد تمكّنت النساء من التصويت – كما في انتخابات غرفة التجارة في الرياض – أو المشاركة من خلال التصويت والترشّح – كما في انتخابات غرفة التجارة في جدّة وغرفة التجارة في المنطقة الشرقيّة.

لا شكّ في أنّ تقنين العديد من المنظّمات غير الحكومية أدّى إلى انفتاح المجتمع المدني السعودي وخلق فرص جديدة أمام مشاركة المواطنين في الحياة العامّة. كما ألقت الإجراءات الحكومية في هذا الصدد – المتواضعة في المطلق إنّما الجريئة عند مقارنتها بخطوات اتُّخِذت في مجالات أخرى – الضوء على أنّ تفاوت العمليّة الإصلاحية في السعودية أمر محتّم. فإذا كان صحيحاً أنّ النساء اكتسبن حقّ التصويت والترشّح لانتخابات مجالس الجمعيّات المهنيّة إلاّ أنّهنّ أقصين كلياً من الانتخابات البلديّة. وعلى الرغم من تحسّن دور المرأة في المجتمع المدني إلى حدّ كبير، احتفظت المؤسسة الدينية الوهّابية بالقدرة على إرغام الحكومة على تبنّي مواقف محافظة من الحريّات الشخصية للنساء.

إجراءات الإصلاح التربوي

على الرغم من بروز بعض المؤشّرات عن اهتمام حكومي بتحديث القطاع التربوي في التسعينيات، لم يحصل الدفع الفعلي في هذا الاتّجاه إلا بعد هجمات 11 أيلول. منذ ذلك التاريخ، وُضِع الإصلاح التربوي في سياق محاربة الإرهاب. فقد دأب فاعلون خارجيون، لا سيّما الولايات المتّحدة، على اتّهام النظام التربوي الذي يسيطر عليه الوهّابيون بأنّه مرتَع للتطرّف ومارسوا ضغوطاً على الحكومة السعودية لتطبيق إصلاحات فعليّة تهدف إلى ترويج قيم التسامح والتعدّدية. وعلى الصعيد الداخلي، أدرج الإصلاحيون الليبراليون أيضاً الإصلاح التربوي في برنامجهم مناشدين الحكومة الحدّ من تأثير المؤسسة الدينية وضخّ عناصر الاعتدال في المناهج التعليمية. سمحت ارتدادات 11 أيلول والتهديد الجهادي المتنامي للإصلاحيين الليبراليين بتركيز أنظار الرأي العام على أهمّية الإصلاح التربوي في ترويج ثقافة التعدّدية والحفاظ على الانفتاح السياسي الحالي.

في الأعوام الأخيرة، تصادم الفريق المعتدل في الأسرة المالكة مرّات عدّة مع المؤسسة الدينية حول خطط الإصلاح التربوي. وعلى وجه الخصوص، أدّت الضغوط الأميركية في هذا المجال إلى تصلّب في موقف رجال الدين الوهّابيين المتخوّفين من خسارة أحد معاقلهم في المجتمع. نتيجةً لذلك، برزت معارضة قويّة للإجراءات الحكومية، ما قلّص إلى حدّ كبير هامش المناورة المتاح أمام الفريق المعتدل في الأسرة المالكة. ونجمت عن ذلك سلسلة من الإجراءات الإصلاحيّة المتردّدة التي قصَّرت عن إحداث تحوّل جوهريّ في القطاع التربوي السعودي.

بين عامَي 2002 و2005، اتّخذت وزارة التربية خطوات عدّة لإلغاء الأفكار المتطرّفة من المناهج التعليمية وإرساء توازن بين المواضيع الدينية وغير الدينية. عام 2002، حُذِفت الإشارات التمييزيّة إلى المسلمين الشيعة وغير المسلمين، جزئياً من الكتب المدرسية واستُبدِلت بمقاطع تدعو إلى احترام الديانات والثقافات الأخرى. وفي عامَي 2003 و2004، دمج وزير التربية الليبرالي التفكير، محمد الرشيد، الهيكليّة الإداريّة لفرعَي الذكور والإناث، ووحّد المناهج التعليمية الخاصّة بالمواضيع غير الدينية في الفرعَين. وأعلن أيضاً عن خطّة لإدخال تعليم اللغة الإنكليزية في الصفوف الابتدائية.

عارض رجال الدين الوهّابيون هذه الخطوات بشدّة، لا سيّما توحيد المناهج التعليمية للإناث والذكور وكذلك الزيادة الضئيلة في الحصص المخصَّصة للعلوم غير الدينية. على الرغم من أنّ المعارضة الوهّابية لم تُقنِع الحكومة بالعدول عن إجراءاتها، وذلك في عريضة رفعها 156 رجل دين في مطلع عام 2004، إلا أنّها حدّت بوضوح من قدرة الحكومة على الدفع باتّجاه مزيد من الإصلاحات. طُرِد الرشيد من الوزارة في فبراير/شباط 2005 بعد حملة تشهير منظَّمة ضدّه. وحلّ مكانه عبدالله صالح العبيد، خرّيج جامعة الإمام محمد بن سعود المحافِظة المتشدّدة.

في الواقع، تعرّض الفريق المعتدل في الأسرة المالكة العام الماضي إلى مزيد من الضغوط في موضوع الإصلاحات المطبَّقة. فمنذ فترة وجيزة، كان على الملك عبدالله أن يُصرِّح علناً أنّه لا مساومة على الطبيعة الإسلاميّة للنظام التربوي مؤكّداً "هذا البلد إمّا أن يكون إسلامياً أو لا يكون على الإطلاق".

مؤسسة مؤتمرات الحوار الوطني

في يونيو/حزيران 2003، أعلنت الحكومة عن مبادرة لاستضافة مؤتمرات حوار وطنيّ لمناقشة الإصلاحات الضرورية وترويج حرّية التعبير. وبناءً عليه، أطلق "مركز عبد العزيز للحوار الوطني" الذي تموّله الحكومة سلسلة اجتماعات موجّهاً دعوات إلى أساتذة جامعات ومفكّرين وناشطين، من الرجال والنساء على السواء.

شارك ممثّلون عن الأقلّية الشيعية والإصلاحيين الليبراليين في الاجتماعات إلى جانب رجال دين وهّابيين ومسؤولين حكوميين. حتّى الآن، ناقشت خمس جولات من مؤتمرات الحوار الوطني عُقِدت بين يونيو/حزيران 2003 وديسمبر/كانون الأول 2005، مستقبل الإصلاح السياسي، والراديكالية والاعتدال، ووضع النساء، ومشكلات الشباب، والحوار بين الثقافات.

تقدّم المشاركون باقتراحات جريئة مثل انتخاب أعضاء مجلس الشورى ومنح النساء حقوقاً سياسية متساوية مع حقوق الرجال، وتوزيع موارد الدولة بالتساوي، وسنّ إجراءات لمكافحة التمييز ضدّ الطائفة الشيعية، وتمكين منظّمات المجتمع الأهلي. وتُوِّجت النقاشات الخلافيّة بعدد من التوصيات غير المُلزِمة التي طبّقتها الحكومة بطريقة انتقائية؛ وإصلاح مجلس الشورى والانتخابات البلديّة مثالان بارزان في هذا الإطار.

كانت لمؤتمرات الحوار الوطني نتائج مهمّة أخرى. فقد قدّمت لمجموعات معارضة منصّة تعبّر من خلالها عن مطالبها الإصلاحيّة وأتاحت للجمهور السعودي الاطّلاع على مجموعة متنوّعة من مدارس التفكير التي كانت الوهّابية الرسمية قد قمعتها لفترة طويلة. تحوّلت مؤتمرات الحوار الوطني تدريجاً أسواقاً مفتوحة للأفكار والآراء الإصلاحية. وأدّت أيضاً إلى بروز منتديات فكريّة غير حكومية في مختلف أنحاء البلاد التي افتقرت لمدّة طويلة إلى محافل غير خاضعة للرقابة تتيح التعبير عن مشاغل الناس وتروِّج مشاركة المواطنين في الحياة العامّة. في غياب المداولات الديموقراطية في السياسة، تحوّل الهامش المتنامي لحرّية التعبير في المساحة العامّة النقطة المحوريّة في الجدالات التعدّدية في السعودية.

الإمكانات المتاحة لتحقيق مزيد من الإصلاحات الجوهريّة

أعادت الإصلاحات التي طبّقتها الحكومة السعودية في الأعوام الأخيرة، إحياء المجالس الاستشارية القائمة وأدخلت آليّة الانتخابات على مستوى المجالس البلديّة. برزت فرص جديدة لمشاركة المواطنين في المجتمع الأهلي، واتّسع هامش الحرّية في المساحة العامّة إلى حدّ كبير. علاوةً على ذلك، أصبح المشهد السياسي أكثر تنوّعاً مع دخول لاعبين جدد اكتسبوا دعماً شعبياً لبرامجهم الإصلاحيّة.

على الرغم من أنّ هذه التغييرات تشكّل انفتاحاً جوهرياً في السياسة السعودية، فهي لم تُحدِث تبدّلاً أساسيّاً في الطبيعة السلطويّة للنظام السياسي. احتفظت الأسرة المالكة والمؤسسة الدينية الوهّابية بموقعَيهما المسيطرَين في المجتمع. وحافظتا إلى حدّ كبير على قدرتهما على تجميد الإصلاحات وتأخيرها وحتّى أخذها في الاتّجاه المعاكس. في غياب مراكز القوى المتنافِسة، بقيت العمليّة الإصلاحية هشّة ومحدودة في طبيعتها. فعلى الرغم من توسيع وظائفه، لم يكتسب مجلس الشورى سلطة تشريعية أو رقابية حقيقية لمساءلة الحكومة، فكم بالأحرى الأسرة المالكة. والوعود التي أطلقتها الحكومة لضمان استقلال القضاء والحدّ من سيطرة الوهّابيين عليه لم تتحقق منها سوى سلسلة من إجراءات الحدّ الأدنى في مجال الإصلاح الإداري والتي لم يكن لها أيّ تأثير يُذكَر. لقد أظهرت تجربة "عريضة الملكيّة الدستورية" أنّ تمكين الإصلاحيين الليبراليين ومجموعات معارضة أخرى لم يؤمِّن لهم الحماية من القمع الحكومي أو حملات التشهير الوهّابية. وعلى الرغم من تقنين منظّمتين تُعنيان بحقوق الإنسان، لم تتراجع انتهاكات حقوق الإنسان والمعاملة التمييزية بحقّ مجموعات معيَّنة من السكّان.

ضمن هذه الحدود ونظراً إلى استمرار تركّز السلطة في أيدي الأسرة المالكة والمؤسسة الدينية، هناك أربعة سُبُل واقعيّة لتعزيز العمليّة الإصلاحيّة وتوسيع نطاق الحرّيات السياسية في السعودية اليوم.

ترسيخ مجلس الشورى والمجالس البلديّة

جعلت زيادة أعضاء مجلس الشورى إلى 150 وتمكينهم التدريجي في الأعوام الأخيرة، من المجلس مؤسّسة ذات أهمّية في السياسة السعودية. إحدى الوسائل الممكنة لتعزيز هذا التطوّر الإيجابي هي في تنظيم انتخابات لاختيار جزء من أعضاء المجلس على الأقلّ. في الواقع، ناشد الإصلاحيون الليبراليون والإسلاميون المعتدلون على السواء الحكومة الموافقة على انتخاب قسم من الأعضاء – تتراوح النسب المقترَحة من 25 إلى 50 في المئة من عدد الأعضاء. وعبّرت قلّة من أعضاء المجلس عن المطالب نفسها علناً، وفي محاولة لحشد الدعم من الأسرة المالكة، اقترحوا أن يوافق الملك على الأعضاء المنتخَبين في المرحلة النهائية.

برزت مؤشّرات متزايدة منذ عام 2002 على أنّ الفريق المعتدل في الأسرة المالكة تجاوز الخوف من الانتخابات. فتنظيم انتخابات لاختيار أعضاء المجالس البلديّة ومجالس الجمعيّات المهنيّة لم يهدِّد استقرار آل سعود ولا

شرعيّتهم. في اجتماع متلفز عقده مؤخّراً مع أعضاء مجلس الشورى، تبنّى الملك عبدالله بطريقة غير مباشرة مطلب الانتخابات الجزئية معلناً "الأمّة تنظر لكم، فأنتم ممثّلوها وسنمكّنكم من القيام بأعمالكم على أفضل وجه".

يُشكّل منح المجلس صلاحيّات رقابيّة محدودة أولويّة واقعيّة ثانية نحو مزيدٍ من التمكين. خلافاً للمطالب القصوويّة لبعض الإصلاحيين الليبراليين الذين يدعون إلى أن تكون السلطة التنفيذية خاضعة للمساءلة الفوريّة أمام المجلس وأن يُشرف هذا الأخير إشرافاً كاملاً على الموازنة، قد يتبيّن أنّ المقاربة التدريجية المقتصرة على الحدّ الأدنى هي أكثر فاعليّة. من شأن توسيع نطاق سلطة المجلس للسماح له بمساءلة الوزراء والموظّفين الحكوميين حول الإنفاق العام وتخصيص الموارد، أن يسمح للأعضاء بأن يكتسبوا دوراً رقابياً أكبر على أعمال الحكومة ويؤمّن استمراريّة تفوق تلك التي تؤمّنها الممارسة الحالية التي تقتصر على مناقشة التقارير الوزارية السنوية.

في ما يتعلّق بالمجالس البلدية، هناك إجراءان إصلاحيان في المتناول. يبدو الإجراء الأوّل – التوسيع التدريجي لآليّة الانتخابات كي تشمل كلّ المقاعد في المجالس بدلاً من نسبة الخمسين في المئة المعتمدة حالياً – مقبولاً من الأسرة المالكة، وعلى الأرجح أنّ المصادقة عليه هي مسألة وقت وحسب. ومن شأن الإجراء الثاني الذي هو أيضاً في المتناول – "دمقرطة" سير العمل داخل المجالس – أن يحوّل المجالس البلدية أماكن أكثر حيويّة للمداولات السياسية. حالياً، يُحدِّد رؤساء المجالس المحلّية الذين يُختارون من بين الأعضاء المعيَّنين، جدول الأعمال والاقتراحات والتوصيات الختاميّة. من الضروري الحدّ من صلاحيّاتهم ومنح مزيد من المسؤوليّات إلى الأعضاء. في الواقع، كشف مجلس الشورى الصيف الفائت عن اقتراح في هذا الاتّجاه، داعياً الحكومة إلى منح أعضاء المجالس البلدية سلطات أكبر من تلك الممنوحة للرؤساء.

توسيع المجتمع الأهلي

على الرغم من الانفتاح الجوهريّ في المجتمع الأهلي السعودي، بقي تقنين المنظّمات غير الحكومية – حتّى بحسب المعايير الإقليمية – محدوداً. يتوقّف التقنين على الحصول على ترخيص من عدد كبير من المسؤولين، وما زالت الوكالات الحكوميّة تُحكم قبضتها على آليّات العمل الداخليّة في المنظّمات المرخَّصة مثل "الجمعيّة الوطنية لحقوق الإنسان". الخطوة المهمّة الواجب اتّخاذها لتغيير هذا الوضع هي رفع القيود تدريجاً عن تقنين المنظّمات الجديدة، لا سيّما تلك التي تُعنى بمواضيع مثل الحرّيات السياسية وحقوق الإنسان. في الأعوام الأخيرة، أُرغِمت الغالبيّة العظمى من الإصلاحيين الليبراليين والإسلاميين المعتدلين والفقهاء الدينيين المحافظين على الاعتماد على شبكات غير رسميّة لتنسيق أنشطتها. من شأن اكتساب وضع قانونيّ أن يسمح لهذه المجموعات بتعزيز المشاركة الشعبية في المسائل العامّة ويخوّلها ضخّ مزيد من عناصر الاعتدال في المجتمع. نظراً إلى الغياب المستمرّ للأحزاب السياسية، لا بدّ للمنظّمات غير الحكومية من اكتساب الدور الجوهريّ المتمثّل في الدفاع عن الحقوق المدنيّة للمواطنين وتمثيل مطالبهم لدى الحكومة وصون التعدّدية في المساحة العامّة.

كما ذكرتُ آنفاً، سمحت الحكومة مؤخّراً بإنشاء عدد قليل من الجمعيّات المهنيّة وأجازت إجراء انتخابات جزئية أو كاملة لمجالسها. وهناك إمكانيّة حقيقية لتوسيع هذه السابقة في المستقبل القريب كي تشمل مزيداً من المهن. من الواضح أنّ الحكومة تخشى أن يؤدّي بروز الجمعيّات المهنيّة كنماذج حديثة عن مجموعات المصالح المنظَّمة، إلى تحدّي شبكات الولاءات الرعوية الحالية وزيادة التسيُّس في المساحة العامّة. بالفعل، استعملت مجموعات معارضة في بلدان عربيّة أخرى – المغرب وتونس ومصر والأردن والكويت – الجمعيّات المهنيّة لإطلاق برامجها إلى العلن وحشد المناصرين في المدن. وبدأت الحركات الإسلامية في شكل خاص فرض نفسها لاعبة أساسيّة في السياسة العربية عبر المشاركة في الانتخابات الداخليّة للجمعيّات المهنيّة والفوز فيها في معظم الأحيان، ما دفع الحكومات في بعض الحالات إلى اللجوء إلى القمع لاحتواء هذه الحركات. تعي السلطات السعوديّة هذا التاريخ جيّداً، ومن غير المستغرب أن تُخضع قيادات الجمعيّات المهنيّة للقيود والتطويع. لكن من شأن الزيادة في العدد الإجمالي للجمعيات المهنيّة أن تشكّل لوحدها خطوة مهمّة نحو الأمام في إطار مأسسة المجتمع الأهلي.

أخيراً، ومنذ الهجمات الإرهابية في 11 أيلول، اتّخذت الحكومة إجراءات لتنظيم الميدان المتفجِّر للمؤسّسات الخيرية الإسلامية غير الحكومية. حظّرت الحكومة السعودية عدداً كبيراً من هذه المؤسّسات أو منعتها من العمل خارج البلاد بسبب ميولها الراديكالية الواسعة الانتشار وللاشتباه في علاقتها بتمويل مجموعات إرهابيّة. على الرغم من أنّ هذه القيود الحكومية مفهومة لا بل ضروريّة في العديد من الحالات، إلاّ أنّها ألحقت لسوء الحظ

الأذى ببعض المنظّمات التي لم تتورّط قط في ممارسات غير شرعيّة. كما في بلدان عربيّة أخرى، لطالما كانت المؤسّسات الخيرية الإسلامية في السعودية ركيزة من ركائز المجتمع الأهلي. فقد كانت الغاية من معظم هذه المؤسّسات حماية المواطنين غير المحظيّين، ما جعلها تستقطب قاعدة واسعة من الأتباع. في الواقع، كرّس بعض هذه المؤسّسات – لا سيّما تلك التي يديرها إسلاميون معتدلون – جزءاً من عمله لمشاريع التربية المدنيّة وحقوق الإنسان. من شأن تخفيف القيود على المؤسّسات الخيرية، مع تحميل مجالس إدارتها في الوقت نفسه مسؤوليّة التقيّد بالتنظيمات الحكومية وتشجيعها على توجيه جزء من أنشطتها نحو نشر ثقافة التسامح والتعدّدية، أن يضيف الكثير إلى الزخم الحالي في المجتمع الأهلي السعودي.

ترويج الإصلاح التربوي

على الأرجح أنّ التربية هي من المجالات الأكثر حساسيّة التي سيواجهها الإصلاح في المستقبل. فقد فشلت الجهود التي تُبذل منذ عام 2002 في إحداث تغيير حقيقي في النظام التربوي لأنّ المؤسسة الدينية أعاقت العديد من التغييرات ولأنّ هناك اختلافاً كبيراً في وجهات النظر بين الإصلاحيين الليبراليين والإسلاميين المعتدلين حول الإصلاح التربوي، ما جعلهم عاجزين عن تشكيل جبهة موحَّدة في هذا الإطار. يفضّل الإصلاحيون الليبراليون إدخال تغيير جوهريّ في المناهج التعليمية لإرساء توازن بين المواضيع الدينية وغير الدينية. ويعتبر عدد كبير منهم عن حقّ أنّ المناهج الحاليّة سطحيّة في شكل عام ولا تمتّ بصلة إلى المسائل المطروحة في أيّامنا هذه. أمّا الإسلاميون المعتدلون فيحبِّذون عدم المسّ بالتوجّه الديني الإجمالي للمناهج التعليمية والتركيز في شكل أساسي على حذف الأفكار المتطرّفة عن الطائفة الشيعية والمسيحيين واليهود من الكتب المدرسية.

على الرغم من هذه العوائق، لا يزال بالإمكان اتّخاذ خطوات إصلاحية صغيرة النطاق. فالكتب المدرسية لم تُطهَّر في شكل كامل من النظريّات المتطرّفة التي حمّلتها إيّاها العقود الثلاثة الماضية. ولم تُحذف الإشارات التمييزيّة إلى الطائفة الشيعية والأقليات الأخرى في السعودية حذفاً كاملاً. وسُجِّل في الأعوام الأخيرة تلكّؤ في بثّ التسامح واحترام تعدّد مدارس الفكر الإسلاميّة. يبقى التحسّن التدريجي ممكناً في كلّ هذه المسائل حتّى بدون إصلاح شامل للنظام التربوي.

والمجال الآخر حيث يمكن تحقيق تحسّن تدريجي هو تدريب المعلّمين. منذ عام 2002، باشرت وزارة التربية تطبيق برامج دوليّة لتدريب وتبادل المعلّمين. ويمكن في المستقبل تكثيف هذه البرامج التي تهدف إلى تعريف المدرّسين السعوديين إلى بيئات تعليمية إقليمية ودولية معتدلة.

لا شكّ في أنّ هذه الخطوات، في حال اتّخذتها الحكومة، لن تُغيِّر كثيراً في الواقع الأساسي للنظام التربوي السعودي، أي هيمنة المؤسسة الدينية. لا يمكن تخطّي هذه المشكلة في المدى القصير. لكن عبر التركيز على مجالات التحرّك الحالية لتجاوز العقبة الأساسية، تستطيع الإصلاحات على الأقلّ أن تغيِّر إلى حدّ معيَّن ما يجري نقله إلى التلامذة في الصفوف.

حقوق المرأة

حقوق المرأة هي الأكثر شحناً للعواطف بين كلّ المسائل الإصلاحية التي تجري مناقشتها حالياً في السعودية. لقد ذهب الجدل الداخلي حول وضع المرأة في المجتمع إلى أبعد من سلسلة المطالب التي باتت معروفة على نطاق واسع في الغرب – مثل منح المرأة حقّ الحصول على رخصة قيادة وإلغاء القيود التي تفرضها الشريعة على تنقّل المرأة. ففي صلب الجدل الحالي تقع حقوق المرأة المدنيّة ومشاركتها في الحياة السياسية.

السعوديون منقسِمون بشدّة حول هذه المسألة، ونتيجة لذلك تبرز اتّجاهات متناقضة. استُبعِدت النساء تصويتاً وترشّحاً من الانتخابات البلديّة، لكن بعد ذلك بفترة قصيرة سُمح لهنّ بالمشاركة تصويتاً وترشّحاً في انتخابات الجمعيّات المهنيّة. ما زالت المؤسسة الدينية تصرّ على موقفها الداعي إلى إقصاء النساء في شكل شبه كامل من الميدان العام، غير أنّ الإصلاحيين الليبراليين وقلّة من الإسلاميين المعتدلين أصبحوا يطالبون بصراحة أكبر بحقوق متساوية للنساء، مدعومين في معظم الأحيان بموافقة الفريق المعتدل في الأسرة المالكة. نتيجة لذلك،

شاركت مفكّرات وباحثات في مؤتمرات الحوار الوطني، فعبّرن عن مشاغلهنّ بتصميم وجرأة لا سابق لهما. لكن في الوقت نفسه، بقي عدد النساء اللواتي يتولّين مناصب حكومية رفيعة المستوى على حاله.

نظراً إلى الطبيعة المتناقِضة للتطوّرات الأخيرة، كلّ ما يمكن تحقيقه في المدى القصير هو خطوات صغيرة إضافيّة. يمكن أن تتّسع مشاركة المرأة في المساحة العامّة وستستمرّ في الاتّساع لأنّه لا يمكن إبطال مفاعيل مشاركة المرأة في انتخابات الجمعيات المهنيّة والتي شكّلت سابقة في هذا المجال. من الممكن أيضاً أن تعتمد الحكومة وتُطبّق إجراءات قانونيّة تهدف إلى تحسين وضع النساء في الميدان الخاصّ، فقد جرت في الأعوام الأخيرة مناقشة مشكلة العنف المنزلي بطريقة كسرت المحرّمات إلى حدّ ما. ومن غير المستبعَد أن تُمنَح النساء حقّ الاقتراع في الانتخابات البلديّة المقبلة، وفي الانتخابات الجزئية لأعضاء مجلس الشورى في حال وافقت الحكومة على تنظيم هذه الانتخابات. لكنّ الاعتراف بحقوق متساوية للمرأة في السعوديّة يظلّ، في أفضل الأحوال، على بُعد أشواط كبيرة.

دور الولايات المتّحدة

يضع تعزيز الانفتاح السياسي الحالي في السعودية الولايات المتّحدة أمام مجموعة من التحدّيات الصعبة. في حالة السعودية، تفتقر الولايات المتّحدة إلى سلاح المساعدات الاقتصادية أو العسكرية الذي يمكنها أن تستعمله لاشتراط تطبيق مزيد من الإجراءات الإصلاحيّة. على العكس تماماً، يعتمد الاقتصاد الأميركي إلى حدّ كبير على النفط السعودي، وقد ازداد هذا الاعتماد في الأعوام الأخيرة. كما أنّ ترويج الإصلاح في بلد مثل السعوديّة صعب في طبيعته. فنظراً إلى الديناميّات الداخليّة، الإمكانات المتاحة أمام الولايات المتّحدة كي تؤدّي دوراً جوهرياً في السعودية ضئيلة جداً.

نتيجة لذلك، كانت الضغوط الأميركية لتطبيق الإصلاح منذ 11 أيلول غير منتظمة ومحدودة التأثير. مارست إدارة بوش التي صُدِمت عند اكتشاف أنّ معظم خاطفي الطائرات في 11 أيلول مواطنون سعوديّون، ضغوطاً على الأسرة المالكة لمحاربة الإرهاب والتطرّف – ولا تزال هذه الضغوط مستمرّة. في عامَي 2002 و2003، قبل اجتياح العراق، أطلقت الإدارة الأميركية أيضاً العنان لوابل غير مسبوق من الكلام عن الحاجة إلى الإصلاح في السعودية، مركّزة في شكل أساسي على غياب المشاركة السياسية وعلى النظام التربوي. خوفاً من خسارة تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتّحدة ووسط تزايد الدعوات الداخليّة إلى التغيير، تجاوبت الأسرة المالكة وطبّقت بعض الإصلاحات، كما ذكرتُ آنفاً.

لكنّ الزوبعة العراقية جعلت رقاص العلاقات الأميركية–السعودية يدور في الاتّجاه المعاكس. في العامَين الماضيين، ليّنت إدارة بوش موقفها من السعودية وحدّت من تدخّلها في الشؤون الداخلية السعودية. ومن جهتها، لجأت الأسرة المالكة إلى تكتيكات التهويل مدّعيةً أنّ الإصلاحات السريعة وغير المضبوطة تقوِّض سلطتها وتؤدّي إلى سيطرة الجهاديين. وخفّفت الولايات المتّحدة، القلقة من احتمال حدوث زعزعة استقرار شاملة في منطقة الخليج، من ضغوطها الدافعة باتّجاه الإصلاح. وساهمت الحاجات الأمنيّة الأميركية في العراق والارتفاع الكبير في أسعار النفط، في هذا التغيير أيضاً. تُظهر العلاقات الثنائية الحالية مجالات تلاقٍ متنامية. لقد جرى إلى حدّ كبير رأب الصدع الذي أحدثته هجمات 11 أيلول بين الحكومتَين الأميركية والسعوديّة.

في بحثها عن منافذ تُروِّج من خلالها الإصلاح في السعودية، تجد الولايات المتّحدة نفسها مقيَّدة أيضاً بالحقائق الداخلية السعودية. على الرغم من أنّ الانفتاح السياسي الحالي مهمّ بلا شكّ، فهو لا يشكّل على الإطلاق بداية عمليّة "دمقرطة" سعوديّة. لا يمكن أن نتوقع من بلد مثل السعوديّة تقنين الأحزاب السياسية أو تنظيم انتخابات تنافسيّة بكلّ معنى الكلمة في المستقبل القريب. ومن المنظار نفسه، من غير المحتمل أن تبرز سلطة تشريعية قويّة أو قضاء مستقلّ. من المحتوم على إصلاح النظام السياسي السلطويّ في السعودية أن يسير بخطى بطيئة في عمليّة غير منتظمة تستلزم التوسيع التدريجي للتمثيل السياسي وخلق مساحات جديدة يتمتّع فيها المواطنون بحرّيات محدودة. الخلافات حول بعض المسائل مثل المزج بين الدين والسياسة ودور المرأة في الحياة العامّة هي جزء لا يتجزّأ من تطبيق الإصلاحات في بلد كالسعوديّة.

نظراً إلى هذه الظروف، أمام الولايات المتّحدة منفذان واقعيّان لتشجيع الإصلاح السياسي في السعودية. أولاً، على المستوى الحكومي، ينبغي على الإدارة الأميركية أن تدعم مطالب المجموعات السعودية المعارضة التي تنادي بالإصلاح. يستحقّ توسيع نطاق سلطة مجلس الشورى وانتخاب بعض من أعضائه على الأقلّ وتقنين مزيد من المنظّمات غير الحكومية والجمعيّات المهنيّة، دعماً خاصاً. ومن شأن ممارسة ضغوط على الحكومة السعوديّة في هذه المسائل أن يهدّئ الشكوك الشعبيّة حيال النيّات الأميركية لأنّ فاعلين محلّيين عبّروا عن مطالب مماثلة.

ثانياً، على المستوى غير الحكومي، ينبغي على الولايات المتّحدة أن تعرض تكثيف اتّصالاتها بالفاعلين في المجتمع الأهلي. يتطلّب هذا المسعى جهوداً مشتركة من الإدارة الأميركية والمنظّمات الأميركية غير الحكومية التي تعمل في مجالي حقوق الإنسان وترويج الديموقراطية. يجب ممارسة ضغوط على الحكومة السعودية كي تجيز للمنظّمات غير الحكومية الدولية والمحلّية التعاون بحرّية أكبر، الأمر الذي لا يزال صعباً جداً في الوقت الحالي. من شأن إشراك المنظّمات غير الحكومية والجمعيّات المهنيّة السعودية تدريجاً في البرامج الإقليمية الحاليّة وكذلك اعتماد إجراءات خاصّة بالبلاد أن يساعد على تنمية قدرات هذه المنظّمات والجمعيّات ويجعل برامجها الإصلاحيّة أكثر جرأة عبر إفساح المجال أمامها للتفاعل مع الأجندة الدوليّة لترويج الديموقراطية.

لكن في مسائل أخرى مثل الإصلاح التربوي وحقوق المرأة، من الأفضل للولايات المتّحدة أن تمتنع عن التدخّل. فهاتان المسألتان اللتان غالباً ما يعتبرهما مروِّجو الديموقراطية منفذَين سهلين، حسّاستان جداً في حالة السعودية. فالتدخّلات الأميركية السابقة لصالح المناهج التعليمية الليبرالية وتمكين النساء بين عامَي 2002 و2003 تعرّضت للشجب علناً من جانب كلّ الفاعلين المحلّيين بما في ذلك من الناشطات النسائيات. علاوةً على ذلك، لا يزال الفاعلون المحلّيون منقسمين جداً حول هاتَين المسألتَين.

الخطوات التي تنادي بهذا هذه الورقة متواضعة. لكن في بلد مثل السعودية يباشر الآن في اتّخاذ خطواته الأولى نحو التحرّر، من الأجدى بالولايات المتّحدة أن تحدِّد أهدافاً متواضعة وتروِّجها بانتظام بدلاً من إطلاق العنان للكلام الكبير عن الديموقراطية الذي لا يمكن دعمه بسياسة واضحة.

هوامش

1. مقارنة بعلي الدميني ومتروك الفالح اللذين نشطا في الدوائر الإصلاحية الليبرالية في الأعوام الأخيرة، خلفيّة الحميد أكثر تجذّراً في المشهد الإسلامي المعتدل.

2. تضمّ "الجمعيّة الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية" 41 عضواً معظمهم من المجموعة الإصلاحية الليبرالية، ومن بينهم تسع باحثات وناشطات.